



طالب مواطنون الجهات المعنية بتكثيف جولاتها التفتيشية على جميع محلات الطباعة والتصوير في البلاد، وتطبيق القانون على المخالف منها بشكل فوري.

تطبيق القانون



تحقيق

جولة إقبس على محال الطباعة والتصوير كشفت مهازل

شهادات مزورة.. وبحوث علمية لمن يدفع!

مشاري الخلف



.. إذا «دوّخت» الدراسة الجامعية رأسك، أو استشكل عليك فرض علمي طلبه منك استاذ المادة، فما عليك سوى الذهاب من فورك الى محال «الطباعة والتصوير» المنتشرة في جميع مناطق الكويت، لنتخبر المحل المناسب الذي يحقق لك أمنياتك، نظير مبالغ مالية زهيدة تبدأ بـ 5 دنانير، يأخذها منك موظفو المحل، ويقدمون لك مقابلها كل فنون الغش والتلاعب والتزوير، وجميع أشكال التجاوز للقوانين. ما سبق، ليس تجنياً أو نسج خيال، بل حقائق تكشف خلال جولة لـ «إقبس» على عدد من محال الطباعة والتصوير بمختلف المناطق، والتي يتقاطر عليها طلاب وطالبات الجامعات والكليات الحكومية والخاصة، للتزود بـ «البراشيم» والبحوث العلمية، فضلاً عن الشهادات المرضية المزورة و«كله بثمان».. الأمر الذي يعد تلاعباً فاضحاً وتديلاً وسطوا على جهود الآخرين ومنجزاتهم الفكرية والعلمية.



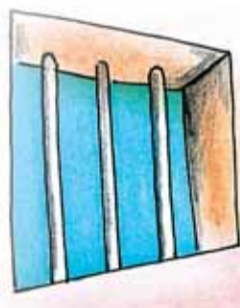
«الطبعة مجرد زبائن والأسعار متفاوتة»

بائع بحوث:

عملية تجارية يحكمها العرض والطلب

علمت إقبس خلال جولتها، أن بعض محال الطباعة والتصوير تتعامل مع مكاتب متخصصة للقيام بالبحوث العلمية بأنواعها، وأن تلك المكاتب بها فرق متخصصة تضم موظفين محترفين تخرجوا من جامعات مختلفة، ولم يجدوا فرصاً وظيفية تناسب تخصصاتهم في سوق العمل، فلجؤوا إلى العمل في صياغة وإعداد البحوث، وآخرين يعملون يتخذون من إنجاز البحوث عملاً إضافياً أو هواية مريحة. وقال أحد العاملين في محل طباعة وتصوير - فضل عدم ذكر اسمه - إن موضوع بيع البحوث العلمية الجاهزة على طلاب الجامعة «ليس أكثر من عملية تجارية بحثة تقوم على مبدأ العرض والطلب، فالطالب أو الطالبة الذي يريد بحثاً علمياً وهو مجرد زبون يأتي إلى محل الطباعة والتصوير، وبذلك فإن هذه المحال لا تلام بيع البحوث العلمية الجاهزة فهي «تستزرق الله»، والخطأ يقع على عاتق الطلبة الذين لا يعتمدون على أنفسهم في إنجاز المهام الدراسية المطلوبة منهم.

وكشف أن سعر البحث «يحدد وفقاً لأسرير، الأول إذا كان البحث العلمي جديداً ويباع لطلاب واحد من دون غيره، فالسعر يتجاوز الـ 20 ديناراً، بينما إذا كان البحث منسوخاً ومبيعاً لطلاب آخرين، فسعره في حدود الـ 5 دنانير».



البحث الجامعي يبدأ من 5 دنانير

متاجرة بالعلم.. واستسهال من الطلبة الكسالي

إعادة إنتاج الدراسة العلمية بأكثر من اسم طمعاً في المال

ذلك بقوله: «كثير من محال الطباعة والتصوير بالبلاد، أصبحت ومع الأسف الشديد متخصصة في بيع وسائل الغش بأنواعها على الطلاب والطالبات بمختلف المراحل الدراسية، بمن فيهم الدارسون في الجامعات الخاصة والحكومية، وذلك على الرغم من صدور قرار يحظر بيع وسائل الغش (البراشيم) أو حتى إعادة تصويرها لأي طالب، مضيافاً: «حسب علمي، فإن أسعار بيع «البراشيم» أو «التلاخيص» أو البحوث العلمية، تختلف حسب فترات السنة، حيث تزيد أسعارها خلال أيام الاختبارات».

في جانبه، قال الوافد علي الحريان: «القضية تتلخص في وجود محال طباعة وتصوير عدة بالبلاد، وجدت مصدر رزق لها لدى أنصاف المتعلمين، عبر بيع أبحاث علمية منسوخة أو مسروقة، على من يريدونها من طلاب وطالبات الكليات والجامعات بالبلاد، ممن لا توجد لديهم نخوة الاعتماد على النفس، ويجدون دفع المال لشراء الجهل خيراً من بذل الجهد لكسب العلم، وهؤلاء ينطبق عليهم قول الشاعر «ذو العقل ينطق في النعيم بعقله.. وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم».

جولتنا بدأت من محافظة حولي، وتحديدًا من أحد المجمعات التجارية الذي يضم 4 محال للطباعة والتصوير، جلنا عليها ورددنا عملية تزوير بحث، بطلها شاب توجه إلى تلك المحال وسمعناه يخبر موظفًا بأنه طالب جامعي ويريد إجراء تعديل على التاريخ المدون على نموذج إجازة مرضية قديمة خاصة به، ومن ثم تصويرها ملونة بحيث تكون نسخة طبق الأصل، وعلماً من حوار الشاب مع الموظف أن سبب قيامه بذلك، عدم تمكنه من توقيع الإجازة المرضية الجديدة التي أخذها من كليته من المركز الصحي في منطقتة، لأنه لا يعاني من أي مرض، وكانت المصيبة حينها موافقة الموظف على تعديلها، وسمعناه يقول للشاب «نشر بضبطها لك»، بينما رد الشاب عليه «وأنا براعك بالحساب»!

يقول المواطن فهد القصيم، والذي كان حاضراً وشاهدًا على ما رأيناه في المحل: «لا يمكن السكوت على التجاوزات التي تنتشر في عدد كبير من محال الطباعة والتصوير، خصوصاً بعد أن أصبح أصحابها والعاملون فيها يفعلون كل شيء من أجل زيادة أرباحهم، من تزوير للشهادات، وبيع للبراشيم، والتلاعب بالبحوث العلمية»، مطالباً في الوقت ذاته «بتكثيف الحملات الرقابية على المحال لضبط أي تجاوزات فيها وتحرير الغرامات المناسبة على أصحابها لردعهم والزامهم باحترام القانون».

انتقلنا بعد ذلك إلى منطقة جليب الشيوخ، وجلنا على عدد من محال الطباعة والتصوير فيها، ورددنا عدداً من عمليات الغش والتزوير عبر بيع بحوث ودراسات مطبوعة وجاهزة على عدد من طلاب وطالبات جامعات وكليات مختلفة، بعد كتابة اسمائهم عليها، فيما الحقيقة أنهم لم يقوموا لا بإعدادها ولا حتى بكتابتها، وشاهدنا أحد البحوث العلمية يتم نسجها مرات عدة، وكتابة أسماء طلاب مختلفات على كل نسخة.

في محال أخرى بالمنطقة، شاهدنا قيام العاملين فيها ببيع مذكرات دراسية مختصرة جداً وصغير الحجم (البراشيم) على طلاب وطالبات جامعيين، وفي أحدها كان يتم تصميم «البراشيم» من قبل العاملين فيها بأشكال وطرق مختلفة، كتصغير الصحفات، وطباعتها «بطن وظهر»، وأحياناً على حمار ومناديل ورقية، في مخالفة صريحة للقانون. وعلق المواطن عزيز العيدان على

«التجارة»: ضبطنا مكاتب باعت شهادات عليا

تلاعب وتزوير

وبشان بيع المحال لـ «وسائل الغش» والبحوث العلمية المضروبة، أكد المصدر، أن القانون «خطر بيع وسائل الغش على الطلبة بمختلف المراحل الدراسية بمن فيهم المقيمون في الكليات والجامعات، لا سيما أن بيع بحوث ودراسات وتدوين أسماء أشخاص متعددين عليها لم يقوموا بكتابتهم يعتبر تزويراً وتلاعباً بحق الملكية الفكرية والأدبية، وهو مجرم قانوناً، مؤكداً أن وزارة التارة مستمرة في جولاتها الرقابية والتفتيشية على المحال في الفترة المقبلة، وستطبق القانون على أي تجاوزات أو أخطاء، وأنها ملتزمة بمراقبة ومحاسبة المزورين. وهناك تجاوزات كثيرة في هذا الجانب منها تزوير المستندات الرسمية أو التلاعب في مضمونها، لكننا لا نستطيع اتخاذ إجراءات بشأنها، حيث أنها تنتم إلى وزارات أخرى كالأدبية».

كشف لـ إقبس مصدر مسؤول في إدارة حماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة عن ضبط فرق التفتيش شهادات عليا منها دكتوراه وماجستير معروضة للبيع على الزبائن من مواطنين ومقيمين في عدد من مكاتب ومحال الطباعة والتصوير في منطقتي الفروانية وحولي، مشيراً إلى قيام المفتشين بمصادرتها وتحرير محاضر بشأنها، ومن ثم تحويل أصحاب المحال والعاملين فيها إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

وأضاف المصدر أن الطامة الكبرى هو الاعتراف الخطير الذي قدمه ثلاثة من العاملين في تلك المحال بقيامهم ببيع رسائل علمية وشهادات عليا لعدد كبير من الأشخاص من جنسيات وأعمار مختلفة، وبالتالي هم الآن يحملونها دون أن يبذلوا أي جهد أو دراسة حقيقية تخولهم حمل تلك الشهادات العلمية».

مشاهدات

لاحظت إقبس، خلال جولتها، تقيد أصحاب محال الطباعة والتصوير بوضع تراخيص المحال في الواجهات الرئيسية وبشكل بارز ولأفت للانتباه، كما لو أن المراد من ذلك إيصال رسالة مفادها أن «كل شيء قانوني».. على الرغم من ارتكاب موظفيها تجاوزات ومخالفات لا تعد ولا تحصى!



(خاص إقبس)

• تجارة البحوث ظاهرة تنفسي

طلبة جامعيون: النجاح بـ «البحوث الجاهزة» وهمي

المحال، مؤكداً أن عضو هيئة التدريس «يجب أن يمتلك القدرة على التمييز بين البحث العلمي «المعقول عليه» وبين أبحاث تم شراؤها من محل طباعة، وذلك من خلال مناقشة الطالب الذي قدم البحث بما جاء فيه من مقدمة وحوار وأفكار متسلسلة، مع سؤال الطالب عن اسم المرجع في المعلومات الواردة فيه. بدورها، قالت الطالبة هيا العلي: خوف بعض الطلاب من الرسوب أو الحصول على درجات منخفضة يضطرون أحياناً إلى شراء البحوث العلمية الجاهزة، وإحدى زميلاتني أخبرتني ذات مرة عن اضطرابها بسبب ضيق الوقت وضغط الدراسة إلى شراء بحث علمي جاهز مكون من 10 صفحات بـ 15 ديناراً، ولا يختلف أحد أن ذلك الفعل غير مبرر أو مقبول، فالخطأ لا يعالج بخطأ.

استطلعت إقبس أراء عدد من طلاب وطالبات جامعة الكويت بشأن ما رصده من تزوير في بعض محال الطباعة والتصوير، حيث قال الطالب علي الشاهين إن الغش أو التزوير «قد يكون وسيلة البعض لتحقيق النجاح، ولكنه نجاح وهمي، حاله حال البيت المبني من غير أساس، والطالب الجامعي الذي يمارس الغش بمساعدة محال تجارية سوف يصطدم بالواقع في مستقبله وحياته العملية، حيث سيكتشف متأخراً أنه أخطأ خطأ فادحاً عندما لم يعتمد على جهده وقدراته في الدراسة».

من جانبه، أبدى الطالب في كلية التربية بجامعة الكويت وليد حسين استياءه الشديد من قيام عدد من طلاب الجامعة بشراء «البراشيم» والبحوث العلمية المنسوخة من بعض



البارون: «راحة بال» الطلبة تزيد أرباح تجار «البراشيم»

يرى استاذ علم النفس في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت د.خضر البارون، أن الطلبة الذين يقصون محلات الطباعة والتصوير التي تباع «البراشيم» والشهادات المزورة والبحوث الجاهزة، ينشدون أراحة أنفسهم من بذل أي جهد وتوفير وقتهم للقيام بأعمال أخرى كالترفيه وغيره، وفي المقابل فإن المكاتب تقوم بذلك بتجاوز لكل الاعراف والقوانين من أجل هدف وحيد هو زيادة نسبة أرباحها.

وأضاف البارون: حدثني أحد زملاء من أعضاء هيئة التدريس أن طالبة قدمت له بحثاً علمياً كان قد طلبه منها، في مظهر عليه اسم محل الطباعة والتصوير الذي اعدته، والمصيبة كانت في اليوم التالي حيث قدمت لي أكثر من طالبة نسخة مطابقة تماماً للبحث نفسه وعليه أسماؤهن، مؤكداً أن هذا الأمر «غير مقبول إطلاقاً، ومن الواجب ألا تتكفي الدولة من أجل حماية العلم من التلاعب والتدليس بمفتشين من وزارة التجارة على تلك المحال، فلابد أن يكون لوزارة التربية والتعليم العالي مفتشون آخرون وباعداد كافية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها نهائياً».